[اسم التفضيل]

قوله: (اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره).

قوله: (لموصوف بزيادة على غيره) يرد عليه " ضراب " و " ضروب " وغيرهما من أمثلة المبالغة؛ فإنها لموصوف بزيادة وليست أفعل التفضيل، ولو أسقط من الحد قوله: (لموصوف)؛ لتم التعريف دونه، وتميز عما عداه.

ويمكن أن يقال: إن كثرة الخواص واللوازم... تفيد الوضوح أكثر.

ولا يرد النقض بمثل: ما رأيت رجلا أحسن منك؛ لأنه ليس بزيادة؛ إذ يفيد سلب الزيادة؛ لأن ذلك عارض بسبب حرف النفي، والمراد من الزيادة على غيره: كونها في الأصل والوضع.

قوله: (وشرطه أن يبنى من ثلاثي مجرد).

لقائل أن يقول: إنه ليس بشرط وإلا لما تخلف؛ فإنه جاء " أفعل " ولا فعل له، نحو: "أحنكُ الشَّاتين "، وفي أمثالهم[1]: " آبَلُ من حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ ".

وأجيب أما أولا فإنه شاذ. وأما ثانيا فإن المراد: أن أفعل التفضل الذى يبنى من الفعل شرطه ذلك.

لكن يرد النقض على الحد المذكور من جهة أخرى، وهو كونه غير مشتق من الفعل.

حاشية: قوله: (ليس بلون ولا عيب).

ليس ذلك على الإطلاق في كل عيب؛ فإن البخل، والجهل والبلادة، وأشباهها عيوب ويبنى منها أفعل التفضيل.

وقوله في التعليل: (لأن منها " أفعل " لغيره).

---

(١) هو أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم الله، كان ظمء إبله غبا بعد عشر، وأظماء الناس غب وظاهرة، والظاهرة كل يوم مرة، وكان يرعى في حمارة القيظ أحجار فليح، ويسقى على طويلع. [انظر: الأمثال للسدوسي ٥٥]

ما ذكرناه من البخل والجهل والبلادة ليس منها " أفعل " لغيره.

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال: إنه يريد من العيوب في قوله: (ليس بلون ولا عيب): العيوب الظاهرة لا الباطنة. وقد أول سيبويه قولهم: زيد أجهل من عمرو، بأنه راجع إلى زيادة العلم ونقصانه؛ فإنه لا يستعمل إلا إذا كان لكل واحد منهما علم، لكن يكون علم عمرو أكثر من علم زيد، فكأنهم قالوا: زيد أنقص علما من عمرو.

ويخرج قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء:٧٢] على أن المراد به عمى البصيرة لا عمى البصر؛ فهو من العيوب الباطنة، أو على تأويل سيبويه، أو على أنه للصفة لا للتفضيل، ومنه قول الشاعر[١]: [الرجز]

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاض أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

ف " من " يجوز أن تكون صفة كأنه قال: في درعها الفضفاض شخص أبيض كائن من بنى أباض، وعليه قول أبي الطيب[٢]:

---

(١) ينسب لرؤبه وهو في ملحقات الديوان ص١٧٦ وفي جمل الزجاجي ١١٥ وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، الخزانة ٣/ ٤٨١ والانصاف ١٤٩.

(٢) صدر البيت: ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لا بَيَاضَ لَهُ

قال الحريري في " درة الغوَّاص ": قد عيب على المتنبي هذا البيت، ومن تأول له فيه جعل أسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي تأنيثه سوداء، وأخرجه عن حيز أفعل التفضيل والترجيح بين الأشياء، ويكون على هذا التأويل قد تمَّ الكلام، وكملت الحجَّة في قوله: لأنت أسود في عيني، وتكون (من) التي في قوله: (من الظلم) لتبيين جنس السواد؛ لأنها صلة أسود. ومعنى قوله: (لا بياض له)، أي: ما له نور، ولا عليه طلاوة. انتهى.

وقال الواحدي: وجميع من فسَّر هذا الشعر قالوا في قوله: (لأنت أسود في عيني من الظلم): إنَّ هذا من الشاذ الذي أجازه الكوفيون من نحو قوله:

أبيضُ من أُخْتِ بني إباضِ

وسمعتُ العروضي يقول: أسود هنا واحد السود، والظلم: الليالي الثلاث في أواخر الشهر التي يقال لها: ثلاث ظلم، يقول لبياض شيبه: أنت عندي واحد من تلك الليالي الظلم. [شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٤/٢٩٤]

لأَنْتَ أَسْـــوَدُ في عَيْني مِنَ الظُّلَمِ

حاشية: الألوان والعيوب خلق يخلق عليها الإنسان كما تخلق أعضاؤه من نحو: اليد والرجل، فكما لا يقال: هو أرجل من كذا، لا يقال: هو أسود ولا أعور منه، وهذا قول سيبويه، ولأن أفعال الألوان والعيوب زائدة على الثلاثة، نحو: " أحمر " و"احدودب " أو في تقدير الزائدة، نحو: " سود " و "عور " في: "أسود " و "أعور ".

حاشية: قوله: (وقد جاء للمفعول) يشعر بقلته، وليس بقليل وإن كان على غير القياس.

ويمكن أن يراد بالتقليل كونه على غير القياس، أو أن " قد " للتحقيق مثل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب:١٨].

ومجيئه للمفعول على ثلاثة أقسام:

الأول: عند أمن اللبس فيجوز مطلقًا، نحو: أبهت من زيد، وهو أعنى بحاجتي، من قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٨] ومن قولهم: عنى بالأمر؛ لأنهما لا يستعملان إلا لما لم يسم فاعله.

الثاني: ما يجوز عند القرينة مثل: " أشغل من ذات النجبين ".

الثالث: ما لا يجوز مطلقًا، وهو عند اللبس، وذلك إذا لم تكن قرينة مثل: أرفع وشبهه، ومنه " أسقط " من قولهم: سقط في يده، كقوله تعال: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف:١٤٩].

حاشية: عند تعليل قوله: (والذى بـ " من " مفرد مذكر لا غير).

ولأنه إذا استعمل بـ " من " صارت " من " جزءا منه، وحينئذ إن ثنى أو جمع أو أنث فإما أن يثنى ويجمع ويؤنث قبل ذكر " من " أو بعده، لا سبيل إلى الأول وإلا لزم إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضى الاسم وتمامه، ولا سبيل إلى الثاني لعدم جواز الفصل بين الاسم وبين علامة التثنية والجمع والتأنيث.

قوله: (ولا يعمل في مظهر..).

يريد أنه لا يعمل في الفاعل الظاهر والمفعول به، بخلاف الصفة؛ لكونه غير جار على الفعل، ولعدم مشابهة اسم الفاعل؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وتحقق مشابهة الصفة اسم الفاعل بهذه الأمور.

أما في الفاعل المضمر فيعمل في نحو: زيد أفضل من عمرو، ففي " أفضل " ضمير يعود إلى " زيد "، وكذلك في المشبه بالمفعول من نحو التمييز، نحو: زيد أحسن وجها.

وقوله: (ليس له فعل بمعناه في الزيادة). ينتقض بأمثلة اسم الفاعل للمبالغة؛ فإنها تعمل مع أنها لا فعل لها بمعناها.

ويمكن أن يجاب عنه بأن أمثلة المبالغة إنما تعمل حملا على اسم الفاعل الجارى على الفعل إذ هى هو مع زيادة شئ، وليس يمكن هذا في أفعل التفضيل.

حاشية عند قوله في تعليل هذه المسألة المتقدمة: (هذا قول النحويين، وخير منه أن يقال: إنما عمل ما تقدم عمل الفعل؛ لأن له فعلا بمعناه...)

إنما كان هذا خيرًا من قول النحويين؛ لأنه – يعني ما ذكروا – يلزم أن يعمل في الظاهر؛ لأن امتناعه من التثنية والجمع والتأنيث كان لنحو شبهه بالفعل بدليل أنه إذا عرف باللام التي هي من خواص الأسماء ثنى وجمع وأنث.

حاشية عند قوله: (ولو قدمت " منه " لرجع الضمير إلى غير مذكور).

لقائل أن يقول: لا نسلم رجوع الضمير إلى غير مذكور لو قدم " منه "؛ فإنه حينئذ وإن كان متقدما لفظا فهو متأخر تقديرًا؛ لكونه معمولاً لـ " أحسن " الذى هو خبر المبتدأ، وحق الخبر التأخير.

ويمكن أن يجاب عنه بأن الأصل هو عود الضمير إلى المتأخر لفظا وتقديرا.